CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **24 أيلول/سبتمبر 2008 الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 – 25 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2008/038*

الأزمة المالية وتراجُع النمو الاقتصادي يؤثّران على خطط الشركات المتصلة بالاستثمار في الخارج مستقبلاً

جنيف، *24 أيلول/سبتمبر 2008* - جاء في **الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010**[1] أن تراجُع النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي قد جعلا أكبر الشركات عبر الوطنية أكثر حذراً إزاء طموحاتها المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد المتوسط. فقد سجّلت النسبة المئوية للشركات التي تخطّط لزيادات كبيرة في استثماراتها في الخارج على مدى السنوات الثلاث التالية انخفاضاً كبيراً مقارنة بعام 2007 (الشكل 1). وقد صدرت اليوم الدراسة الاستقصائية السنوية، التي تُعرف بالدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي، بالتزامن مع صدور **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008** (UNCTAD/PRESS/PR/2008/028-036). وتستند نتائج الدراسة الاستقصائية هذه إلى 226 رداً وردت على استفسارات أُرسِلت إلى أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم.

وتدل الدراسة الاستقصائية على أن أغلبية الشركات التي أجابت على الاستفسارات لا تزال تخطّط لزيادة إنفاقها في مجال الاستثمار الدولي، وإن يكن بمستوىً أكثر اعتدالاً، على مدى السنوات الثلاث التالية. وهذا يرجع، إلى حد بعيد، إلى وجود اتّجاه أساسي ومتواصل نحو زيادة حصة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج والعمالة والمبيعات في الخارج (الشكل 2). وهذا الاتّجاه نحو تدويل العمليات سوف يؤثر على جميع أنشطة الشركات، بما في ذلك أنشطة مراكز البحث والتطوير وصنع القرارات، التي ظلت تنزع حتى الآن إلى البقاء في بلدان موطن الشركات عبر الوطنية.

ويدل تحليل أُجري بحسب مناطق منشأ الشركات عبر الوطنية على أن الطموحات الدولية للشركات من العالم النامي، ولا سيما آسيا، قد أخذت تتعاظم بسرعة، في حين أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالشركات من البلدان المتقدمة، وبخاصة أمريكا الشمالية واليابان، قد تراجعت مقارَنة بما كانت عليه قبل سنة (الشكل 3). وقد أخذت الشركات، رغم أنها لا تزال تُركِّز تركيزاً قوياً على الاستثمار في مناطق منشئها، تُبدي اهتماماً متزايداً بالاستثمار في "الخارج البعيد"، مما يدل على حدوث توسُّع تدريجي في مجال عملياتها الاستراتيجية.

---

* **Contact:** Press Office:+41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) **الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010** متاحة مجاناً. ويمكن الاطلاع عليها في موقع الأونكتاد الإلكتروني (http://www.unctad.org/en/docs/wips2008 en.pdf).

وهناك خمسة بلدان كبيرة جداً تعتبرها كبرى الشركات عبر الوطنية الوجهات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في المستقبل، وهي: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرازيل. ولم يطرأ أي تغيير على المراتب التي تحتلها هذه البلدان منذ الدراسة الاستقصائية التي أُجريت في السنة الماضية (الشكل 4). بيد أن الاتحاد الروسي والبرازيل قد حقّقا تقدماً ملحوظاً في اجتذابهما للاستثمارات. ومن الجدير بالملاحظة أن أربع وجهات من بين الوجهات الخمس الأكبر لاجتذاب الاستثمارات تتمثل في مجموعة الاقتصادات الناشئة التي يشار إليها بالمختصر BRICs (أي البرازيل وروسيا والهند والصين).

ومن بين البلدان الخمسة عشر التي تشكل أكبر وجهات لجذب الاستثمارات، تحتل فييت نام مرة أخرى المرتبة السادسة، بينما سجّلت ألمانيا وإندونيسيا تقدماً لتحتلا المرتبتين السابعة والثامنة، على التوالي. ورغم أن مرتبة كل من المملكة المتحدة وبولندا وفرنسا قد سجّلت تراجعاً طفيفاً، لكن هذه البلدان تظل تندرج ضمن أكبر 15 وُجهة. أما البلدان التي انضمت حديثاً إلى قائمة أكبر 15 وُجهة فهي جنوب أفريقيا وكندا وتركيا.

وبصفة عامة، يشكل نمو الأسواق، وحجم الأسواق، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية/الإقليمية أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الشركات لمواقع الاستثمار (50 في المائة من الردود مجتمعة)، تليها نوعية بيئة الأعمال، بما في ذلك مدى توافر العمالة الماهرة (8 في المائة)، ومدى توفر المورِّدين (6 في المائة)، والبنية التحتية الكافية (7 في المائة). كما أن البيئة القانونية والفعالية الحكومية كانتا من العوامل التي أشارت إليها تكراراً الشركات عبر الوطنية التي ردّت على الاستفسارات. ويبدو أن توافر العمالة الرخيصة، رغم أنه عامل لا يُستهان به (8 في المائة من الإجابات)، لا يشكِّل عاملاً من العوامل الرئيسية المحدِّدة لخيارات الشركات إلا فيما يخص عدداً قليلاً من الأنشطة الصناعية الكثيفة العمالة مثل صناعة إنتاج الملابس (الشكل 5).

والدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010 هي أحدث دراسة في سلسلة من الدراسات الاستقصائية لآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أجرى الأونكتاد دراسات استقصائية مماثلة منذ عام 1995.

الشكل 1- التغيُّر المتوقَّع في نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى السنوات الثلاث التالية[(أ)]
(بالنسبة المئوية للردود على دراسة الأونكتاد الاستقصائية)

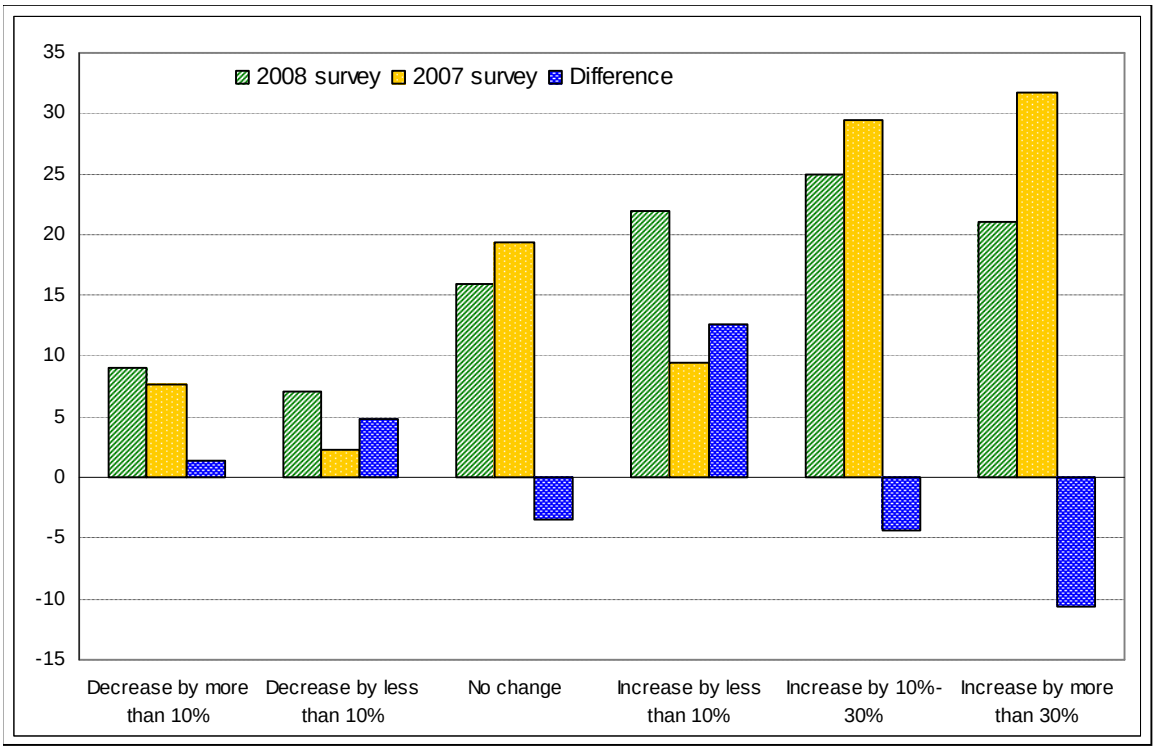

المصدر: الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010.

(أ) المقارنات بين الدراسة الاستقصائية لهذه السنة والدراسة الاستقصائية للسنة الماضية تتصل بالفترتين 2008-2010 و2007-2009، على التوالي.

الشكل 2- التغيُّرات المتوقَّعة في تدويل العمالة والمبيعات، 2008-2010

(بالنسبة المئوية للردود على دراسة الأونكتاد الاستقصائية)

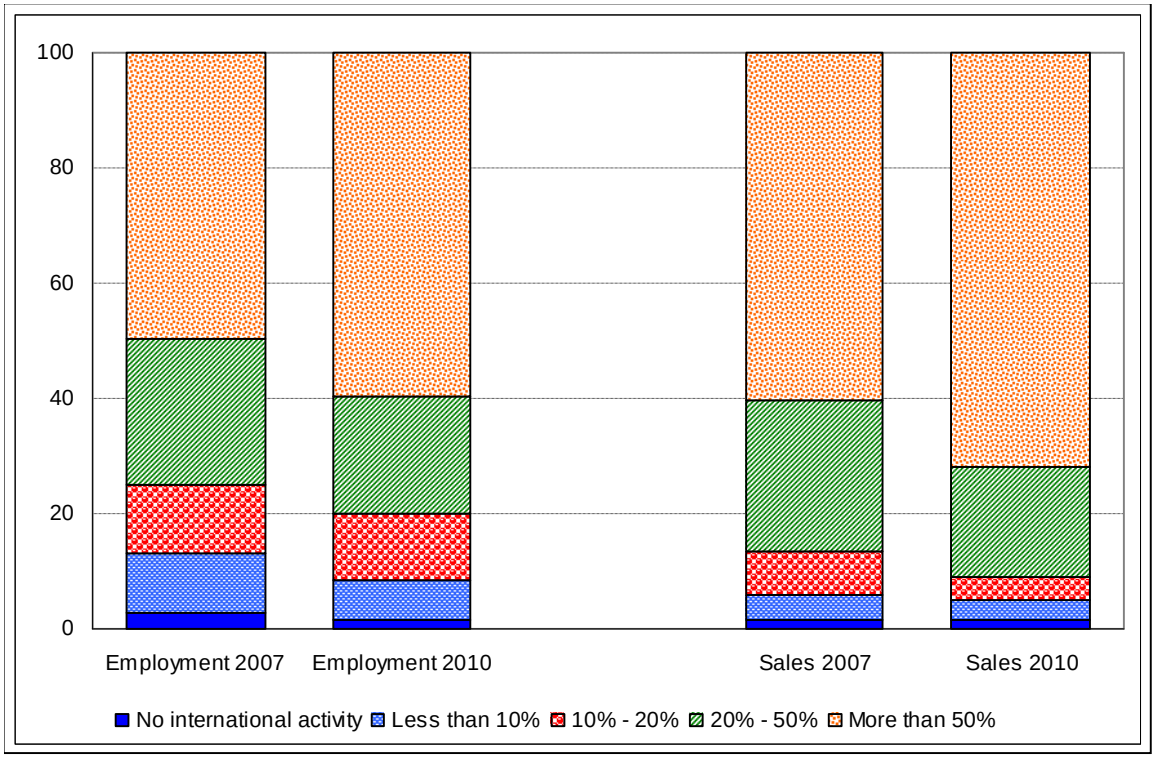

المصدر: الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010.

الشكل 3- آفاق الاستثمار، بحسب منطقة المنشأ، 2008-2010

(بالنسبة المئوية للردود على دراسة الأونكتاد الاستقصائية)

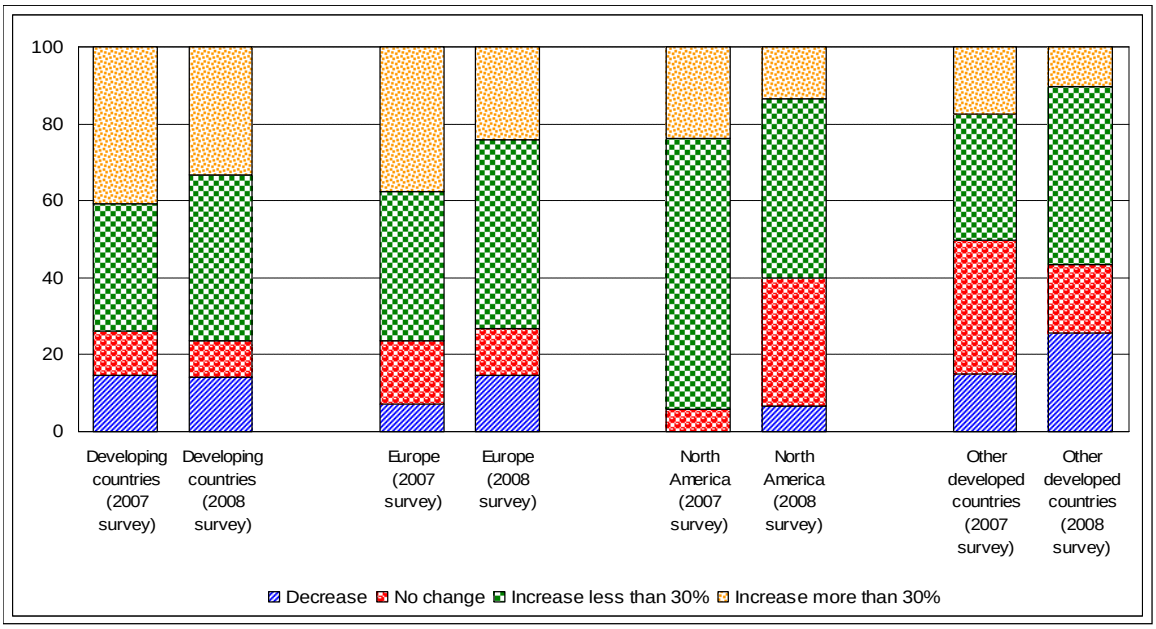

المصدر: الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010.

الشكل 4- الاقتصادات الخمسة عشر الأكثر جاذبية كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر

(بالنسبة المئوية للردود على دراسة الأونكتاد الاستقصائية)

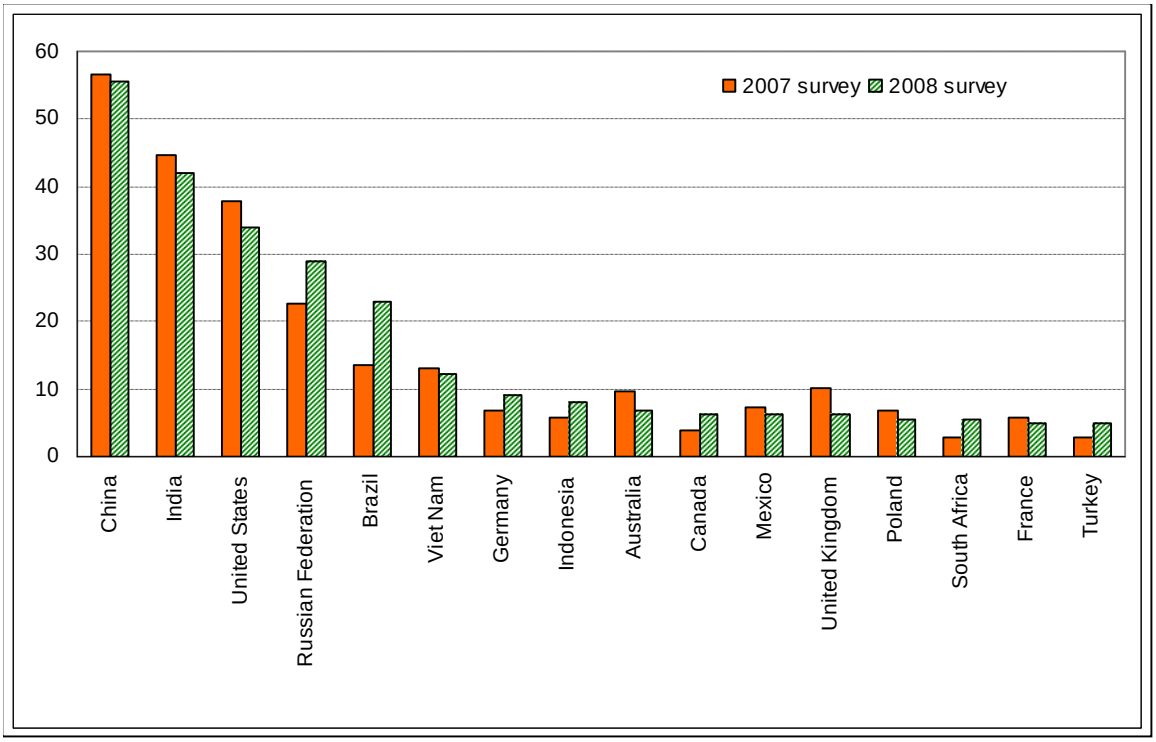

المصدر: الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010.

الشكل 5- معايير اختيار مواقع الاستثمار مرتّبة بحسب أهميتها، 2008-2010

(بالنسبة المئوية للردود على دراسة الأونكتاد الاستقصائية)

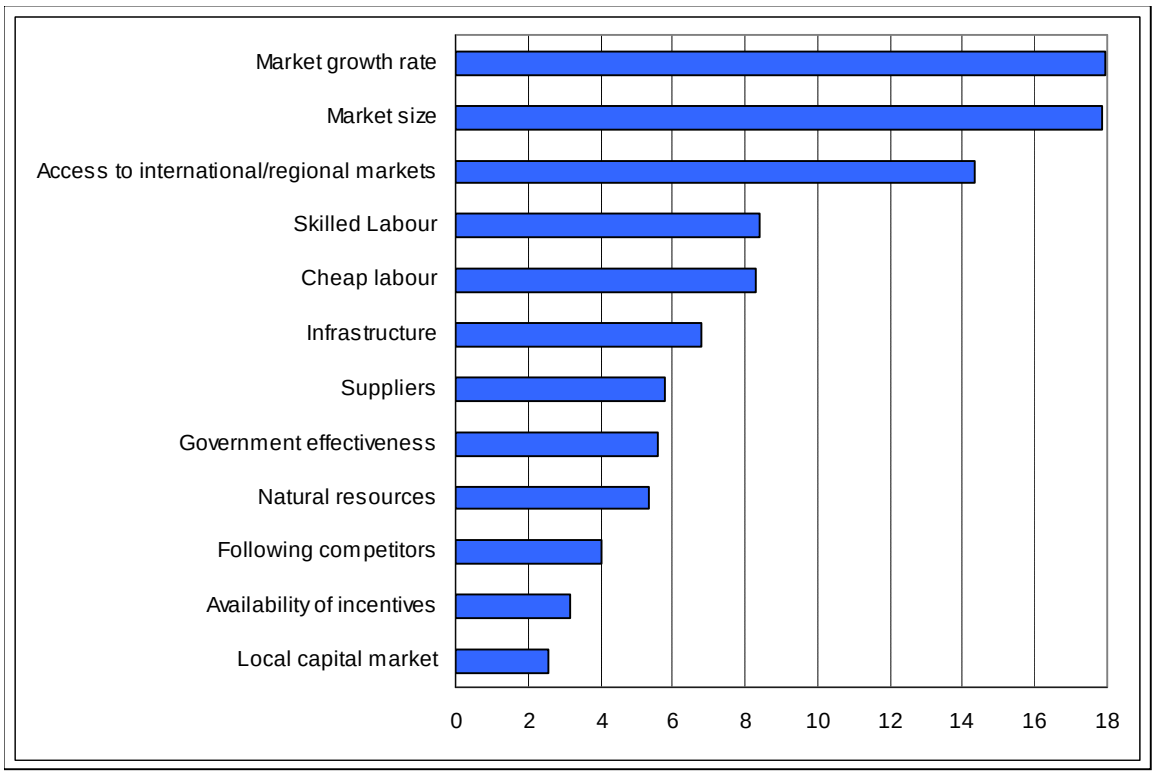

المصدر: الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي للفترة 2008-2010.